خالد البسّام في القدس

حسن مدن

في صيف عام 1964، قبل ما بتنا نعرفها بنكسة يونيو/ حزيران 1967، كان الفتى البحريني خالد البسّام مع والديه وعائلته في زيارةٍ إلى دمشق. وهم يمشون في أحد الطرق الرئيسية في المدينة، سمع الأب سائق حافلة وهو ينادي: «القدس... القدس». بين مصدّق وغير مصدّق، اقترب الأب من السائق يسأله: «هل تستطيع حقّاً أن تأخذنا إلى القدس»؟ والمؤكّد أنّ لسان حال الأب كان حينها يقول: «مَن مِنّا لا يتمنّى زيارة القدس والصلاة في المسجد الأقصى؟»، خصوصاً مع روح التضامن مع فلسطين وشعبها بعد نكبة 1948. أجاب السائق بـ«نعم، علينا أن نتوجّه إلى عمّان أولاً، ونقضي فيها ليلة، وفي الصباح نتوجّه إلى القدس». وهذا ما كان. في الصباح الباكر، أخذتهم سيارة السائق السوري، وبعد طريق طويل وشاقّ وصلوا إلى عمّان ليلاً. وفي الصباح التالي، توجّهوا إلى القدس. لم يستطع والد خالد إخفاء فرحه وسروره، وهو يسمع السائق يكرّر عليه: «وصلنا إلى القدس يا حاج». هذه هي القدس»، وبعد جولةٍ سريعة في المدينة بالسيارة، قرّرت العائلة البقاء، في المسجد الأقصى بعض الوقت والصلاة فيه.

سيكبر خالد البسّام ويغدو كاتباً في الصحافة البحرينية والخليجية، وباحثاً في تاريخ المنطقة، الذي أصدر فيه عشرات الكتب، جمعت بين التأليف والترجمة من الإنكليزية، رغم عمره القصير، حيث رحل عن دنيانا باكراً في العاشر من نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2015، وستبقى ذكرى رؤيته القدس وهو فتى صغير راسخةً في ذاكرته، حين دخل، هو ووالدُه، المسجد في «جوّ مشبع بالقدسية والمهابة والطهارة». وكان المسجد، حسب وصف خالد، «مملوءاً بالفخامة والتألق الروحي والجمال المعماري». بعد ذلك، توجهت العائلة إلى حدود القدس، وكان السائق يشير إلى ما وراءها ويقول: «هناك اليهود... يا حاج... هناك نصف فلسطين الثاني». بقيت صورة القدس «مسوّرةً بسياج الحديد» ماثلة في ذهن خالد حين عادت السيارة بهم مسرعة إلى دمشق. ومع صورة القدس بقي في قلبه حزن، لم يغادر سريعاً، «بل ظلّ كأنه ينبئنا بأن أحزاناً أخرى على فلسطين تنتظرنا وتنتظر الجميع». بهذه الحكاية التي لم تستغرق سوى ساعات من يوم واحد، يستهلّ خالد البسّام كتابه: «كلّنا فداكِ – البحرين والقضية الفلسطينية (1917 – 1948)، الذي كان لي شرف تقديمه في محاضرة نظّمها المنبر التقدّمي في البحرين قبل أسبوعين. وإذا كان خالد، رحمه الله، محظوظاً، بين أبناء جيله، أنه أتيحت له رؤية القدس وهو طفل ولو ساعات، لكنه يؤكّد، في مفتتح الكتاب، أنّ فلسطين هي «جرحنا الذي لا يندمل ووجعنا الذي لا ينتهي.»

عنوان كتاب البسّام، «كلّنا فداكِ» مأخوذٌ من هتافٍ كان يطلق في مسيرات بشوارع عاصمة البحرين المنامة، في الفترة السابقة للنكبة وقيام دولة الاحتلال. يقول: «يا فلسطين لا تخافي/ كلّنا اليوم فداكِ». ولم تكن غاية المؤلف إبراز ما نالته قضية فلسطين من تضامن معها لدى شعب البحرين بعد نكبة عام 1948، لأن هذا بات معروفاً وكُتب عنه الكثير، وتشهد عليه، أيضاً، صحافة البحرين في بداية عقد الخمسينيات من القرن العشرين، وإنما كانت غايتُه تعريف القرّاء بتجليات التفاعل الشعبي البحريني مع القضية الفلسطينية منذ بداياتها، في الفترة السابقة للنكبة بنحو ثلاثة عقود، والذي أخذ صورة جمع تبرّعات لإغاثة الفلسطينيين، والتجاوب مع النداءات التي توجّهها القيادات الفلسطينية، يومها، للشعوب العربية لنصرة فلسطين وصوْن المقدّسات الإسلامية فيها، ويلفتنا الكاتب إلى أن هذا التضامن لم يقتصر على الرجال، وإنما شاركت فيه النساء البحرينيات أيضاً. ومن أمثلة ذلك أن المجلس الشرعي الإسلامي في فلسطين نشر في عام 1924 بياناً إلى عموم العرب والمسلمين، دعاهم فيه إلى دعم مشاريع الترميم الكبيرة في بنيان الحرم القدسي المشتمل على المسجد الأقصى وقبة الصخرة والمباني الأثرية الإسلامية المحيطة بالمكان، فجرت في البحرين، يومها، حملة تبرعات كبيرة، وجدها البحرينيون فرصة لإظهار تعاطفهم مع فلسطين عامّة، وتنجح الحملة في الحصول على مبلغ مالي ضخم يفوق ما قدّره منظمو الحملات، فاحتفل البحرين، رغم صغر مساحتها وقلة عدد سكّانها وشحّ إمكاناتها، المركز الخامس في مبلغ التبرّعات بعد فلسطين، الهند، الحجاز، العراق، حيث بلغت تبرّعات البحرينيين 2681 جنيهاً مصرياً مقدّمة على دول عربية كبيرة، وزار وفد من النادي الأدبي فلسطين، وأوصل المبلغ إلى المجلس الأعلى الإسلامي بالقدس.

قلاع على رمال متحرّكة

محمد أبو رمان

ما تزال نقاشات اليوم التالي للحرب على غزّة تشغل الأوساط البحثية والسياسية في عواصم غربية وعربية عديدة، وفي إسرائيل أيضاً. المفارقة أنّه بالتوازي والتزامن مع حرب الإبادة واللقاءات والنقاشات الدبلوماسية في مختلف العواصم؛ هناك صراع في ترسيم الأدوار والأوزان داخل تصوّرات النظام الإقليمي الجديد، بحسب صيغة هذا النظام وطبيعته بكل تأكيد. في تأطير سيناريوهات المرحلة المقبلة؛ ثمّة أسئلة عديدة: هل سيجري تدشين نظام إقليمي جديد يقوم على فكرة توازن القوى بين السعودية وإيران، بوصفهما قوّتين إقليميتين رئيسيّتين في المنطقة؛ وأين ستتموضع القوى الأخرى؛ إذا افترضنا أن الدول العربية ستقبل بالقيادة السعودية الطموحة الجديدة للنظام العربي؛ هل ستبقى تركيا مثلاً على الحياد، وتعود إلى استراتيجية «تصفير المشكلات»، أم ستحاول تشكيل محور آخر أو تجترح دوراً معيّناً؟

وهنالك سؤالٌ متعلّقٌ بإسرائيل، ما إذا كانت ستقبل بلعبة توازن القوى، أم سيكون هنالك إدماج أكبر لها في محور إقليمي جديد برعاية أميركية لبناء، قدرة ردع واحتواء، إقليمية في مواجهة إيران؟! وتطرح هذه الفرضية، بحد ذاتها، تساؤلاتٍ أخرى مهمّة، منها: ماذا لو لم تنجح الإدارة الأميركية والدول العربية في التوافق على صيغة سياسية جديدة في المنطقة لحلّ القضية الفلسطينية؛ هل من الممكن العودة إلى نظرية «السلام الإقليمي أو الإبراهيمي»، بمعنى تجاهل مركزية القضية الفلسطينية، كما كانت الحال قبل 7 أكتوبر؟

إذاً، نحن أمام صراع أدوار وأوزان في صوغ النظام الإقليمي الجديد بين الدول الإقليمية المحيطة والدول العربية؛ فضلاً عن أسئلةٍ متعلقةٍ بتطوّرات الأدوار الصينية والروسية في المنطقة؛ وفيما إذا كنّا سنشهد في حال تشكّل تحالف إقليمي (عربي+ إسرائيلي مثلاً) في مواجهة إيران بدعم أميركي، فهل ستسيق هنالك دعم روسي- صيني للمحور الآخر. ومن ثم نكون أمام تشكّلات لحروب بالوكالة أو إرهاصات لحرب باردة جديدة؟ أم سيتمكّن العرب، مثلاً، من إيجاد صيغة سياسية- اقتصادية مستقلّة عن الهيمنة الأميركية التقليدية، تعطي العرب مساحةً من المناورة والقدرة على بناء تصوّر مستقل لنظرية الأمن العربي (على الأقل في المنطقة العربية)؟.

ثمة أسئلة وتساؤلات عديدة مطروحة في سياق نقاش سيناريوهات المرحلة المقبلة؛ من بينها توقّعات السلوك الإيراني وتحوّلاته في مرحلة ما بعد وفاة الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، ووزير الخارجية، حسين أمير عبد اللهيان، فهل سيكون لذلك تأثير على السياسة الخارجية الإيرانية؟ لكن السؤال الأكبر يتمثّل في مرحلة ما بعد المرشد الإسلامية، علي خامنيي، أو ما بعد الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس (وكلاهما في مرحلة متقدّمة من العمر)؛ فكيف سينعكس ذلك على السياقات الإقليمية في هذه المرحلة الانتقالية؟

الطريف أنّ أغلب الدراسات والنقاشات والخطط التي تجرى في غرف مغلقة أو في كواليس البيروقراطيات ومراكز التفكير تتجاهل متغيّراً مهماً ورئيسياً، وتكرّر خطأً فادحاً ارتكبته سابقاً، وهو تغييب دور الشعوب العربية؛ على قاعدة أنّها (الشعوب) لا حول لها ولا قوة. وهو ما حدث سابقاً في عدم القدرة على التنبؤ باحتجاجات الربيع العربي. واليوم لا يبدو واقع الشارع العربي أفضل مما كان عليه غداة الربيع العربي 2011، ولا حالة النظام الرسمي العربي أفضل؛ فالأزمات السياسية والداخلية أكثر استعصاءً والأفق السياسي مغلق، والأوضاع الاقتصادية في دول عربية عديدة تتدهور، وما تزال براثن الفوضى والحروب الداخلية تعتمل في البنى التحتية في دول عربية كثيرة، فأيّ صفقاتٍ أو تسوياتٍ دولية وإقليمية ومحلية بين تلك الأطراف لإقامة تحالفات أو أنظمة إقليمية جديدة تتجاهل هذا المتغير الحيوي والرئيس، فإنّها بمثابة بناء قلاع على رمال متحرّكة.

في أزمة الطبقة الوسطى المصريّة

أحمد طه

أعلنت الحكومة المصرية، منتصف الأسبوع الماضي، عن خطة لتحريك أسعار الكهرباء والخبز المُدعّم بصورة تدريجيّة، بما يتناسب مع الزيادة «الرهيبة» في الأسعار على حدّ قولها، التي أدّت إلى ارتفاع فاتورة الدعم بنسبة 20% في موازنة العام المالي الجديد. بعد نحو يومين، أعلنت الحكومة عن زيادة سعر الرغيف المُدعم بنسبة 300% دفعة واحدة، بدءاً من أوّل يونيو/ حزيران الجاري، بعدما صارت سياسة تخفيض وزن الرغيف التي جرت تباعاً طوال السنوات الماضية غير مُجدية، وتأتي تلك الخطوات بالتزامن مع استضافة القاهرة بعثة فنّية من صندوق النقد الدولي لمراجعة مدى التزام الحكومة المصرية ببنود الاتفاق الموقع أخيراً مع الصندوق للحصول على قرض قيمته ثمانية مليارات دولار.

منذ بدأ تطبيق برامج ما سُمي «الإصلاح الاقتصادي» التي كان أبرز ملامحها الانخفاض التاريخي لقيمة الجنيه بدءاً من تعويم نوفمبر 2016، ومروراً بتعويم وتعويم آخر في مارس 2024، وانتهاءً بتعويم مارس 2024، وتخلّلت هذا مواجهة تبعات جائحة كورونا ثمّ تبعات الحرب الروسية الأوكرانية ليزداد الطين بلّة، منذ هذا كله، بدأت الطبقة الوسطى المصرية في خوض صراع مرير من أجل المحافظة على مكانتها ومستوى معيشتها، وأهمّ ما كان يميّزها عبر تاريخها، وهو بلوغها حدّ «الشترة»، فقد أطلق الجبرتي على الطبقة الوسطى «مساتير النّاس»، أي القادرين على تدبير أمورهم والوفاء باحتياجاتهم المعيشيّة ببلوغ مرحلة «الستر»، من دون الحاجة إلى معاونة من آخرين.

بيْد أن محاولة التدقيق في المشهد الاجتماعي المصري تكشف بوضوح أن الطبقة الوسطى في مصر أصبحت لأوّل مرّة في تاريخها تقف في مهبّ الريح وتواجه مأزقاً تاريخيّاً، فقد أمست أمام تحدّيات حقيقيّة، وتهديدات وجوديّة جرّاء التوسّع في تطبيق سياسات اقتصاديّة نيوليبراليّة متطرّفة، كادت أن تُخرج الطبقة الوسطى من حدّ الشترة وتقذف بها في مهاوي العوز، بعدما ضربت تلك السياسات العديد من أركانها، مثل نوعيّة المأكل، ومستوى المسكن، وجودة التعليم، ما أفقدها الشعور بالأمان، بعدما استولى عليها القلق من مواجهة مستقبل مجهول.

تلقّت الطبقة الوسطى في مصر أخيراً ضربات قويّة عديدة موجعة قلّصت من مساحتها وحطّمت قدراتها، بعدما تزايدت عليها الأعباء الاقتصاديّة والاجتماعيّة، لا سيّما بعد بلوغ التضخّم مستويات قياسيّة، ما ألقى ظلالاً سلبيّة ثقيلة على القدرة الشرائيّة للطبقة الوسطى، فكانت أوّل من دفع فاتورة السياسات النيوليبراليّة التي يصرّ صندوق النقد الدولي على تطبيقها، المتمثّلة في رفع الدعم، أو على أقلّ تقدير تخفيضه إلى مستوى الحدّ الأدنى، الموجّه للغذاء والوقود، مع بلوغها حدّ خدمات الكهرباء، والمياه، ووسائل النقل، إلى جانب تحرير سعر الصرف، والتوسّع في سياسة الخصخصة ببيع مزيد من الأصول، والعجيب أن تلك «الروشتات» لم تفلح يوماً في إنقاذ الاقتصاد المصري من أزمته القديمة المتجدّدة، أو حتى إدخال بعض التحسينات على أدائه المتردّي طوال العقود الماضية.

الملمح الأعجب هنا أن الحكومة تتنصّل من مسؤوليتها في مشكلة الكهرباء، وتلقي بالتبعة على المواطن العادي، وتحمّله تكلفة فشلها، رغم رفع الدعم بصورة كاملة عن خدمة الكهرباء منذ عام 2019، فصار المواطن منذ ذلك الحين يتحمّل تكلفتها كاملة، بيْد أن انخفاض قيمة الجنيه بسبب السياسات الاقتصاديّة، ومشكلة إنتاج الغاز لأسباب بيروقراطيّة (وهما أمران من صميم اختصاص الحكومة وحدها) أعادا الكهرباء مجدّداً إلى دائرة الدعم، فانحنت الحكومة بالملامسة على المواطن.

من جهة أخرى، أدّت السياسات الاقتصاديّة النيوليبراليّة المُتطرّفة، التي قلّصت بشدّة من دور الدولة في أداء واجباتها الاجتماعيّة بالتزامها بتقديم خدمات على درجة الحدّ الأدنى في قطاعي التعليم والصحّة بالتحديد، إلى ظهور موجة عاتية من الخصخصة في هذيْن القطاعيْن، وصلت، في بعض الأحيان، إلى درجة «الرَسْملَة» المتوحّشة، بالانتشار الفطري لكيانات أو منشآت خاصّة تقدّم خدمات تعليميّة وصحيّة بأسعار فلكيّة، من دون وجود رقابة حقيقيّة من الدولة تضمن وجود الحدّ الأدنى من آليات المنافسة، وتضع ضوابط صارمة تحول دون وقوع المستهلك فريسة سائغة في براثن الجشع من دون سند أو معين.

انصبّت جهود دول عديدة على إصلاح قطاعي التعليم والصحّة، ونجحت في تقديم خدمات تعليميّة وصحيّة على درجة عالية من الجودة لأبناء مجتمعاتها، كان من شأن هذا توسيع رقعة الطبقة الوسطى. وفي المقابل، تقلّصت في الدول التي تعاني فيها المنظومة التعليميّة من خلل أو فشل وظيفي، إلى جانب صعوبة الحصول على خدمات صحيّة وعلاجيّة معقولة فيها، رقعة الطبقة الوسطى، وتآكلت قدراتها ووقفت على شفير الانهيار من جهة، كما اتسع فيها الفارق ووصل إلى مرحلة غير معقولة على الإطلاق بين الطبقتيْن العليا والدنيا من جهة أخرى.

ثمّة مفارقة تاريخيّة تستحق الإشارة إليها هنا، تتعلّق بالعقد الاجتماعي القديم لدولة 23 يوليو (1952) ذات الطابع الاستبدادي، وكان مضمونه «السياسة مقابل الخبز»، أو «التنمية مقابل الديمقراطيّة». منذ قيام العساكر بانقلابهم العسكري في ذلك اليوم على الحقبة الليبراليّة بالكامل، وليس على النظام الملكي فحسب، وبعد تدشين المرحلة الشموليّة العسكريتاريّة، عقدت دولة يوليو (1952) اتفاقاً ضمنيّاً «غير مكتوب» مع المجتمع المصري، لا سيّما الطبقة الوسطى فيه، كان بمثابة العقد الاجتماعي الذي قامت على أساسه، وكان تحت عنوان «السياسة مقابل الخبز»، قام ذلك العقد الجائر على تنازل المواطنين المصريين عن ممارسة حقوقهم السياسيّة والدستوريّة، أو حقوقهم في اختيار من يمثّلهم بطريقة ديمقراطيّة في انتخابات حرّة نزيهة، في مقابل أداء الدولة واجباتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة، فبعد مصادرة المجال العامّ وتأميم المجال السياسي، وإلغاء الأحزاب والتعدديّة، وقيام التنظيم الشمولي الأوحد، بما يعني تنازل المواطنين عن ممارسة حقوقهم في الممارسة الديمقراطيّة. في مقابل ذلك، تعهّدت الدولة بقيامها بالتنمية، والالتزام بسياسة دعم السلع الأساسيّة، ودعم المحروقات، إلى جانب التزام الدولة بتوظيف الخرّيجين في الجهاز الحكومي وشركات القطاع العام.

> تخلّت الدولة في مصر عن اداء واجباتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة، لتصير الصيغة المعدّلة: لا سياسة.. ولا خبز أيضاً. وهي سابقة فريدة وجديدة

أخذت دولة يوليو (1952)، في العقود الثلاثة الأخيرة تحديداً وصولاً إلى اللحظة الحالية، تتحلّل من التزاماتها وتنسحب من مواقعها بصورة تدريجيّة، فالقطاع العام التهمه مشروع الخصخصة، ومؤسّسات التعليم والصحّة غرقت في حالة متفاقمة من الفشل الوظيفي، والمحروقات وخدمات الكهرباء والمياه رُفع عنها الدعم بصورة متفاوتة خلال السنوات العشر الماضية... ولم يعد سوى الرغيف المدعوم. وها هو الدعم يُرفع بدرجة كبيرة عن الرغيف، ليسقط البند الأخير المُتبقّي من ذلك العقد الاجتماعي القديم، الذي قام على مقايضة جائرة افتقدت العدالة والتوازن، ليمسي بصورة فعليّة في ذمّة التاريخ.

تكمن المفارقة الطريفة في أن النسخة الجديدة من دولة 23 يوليو قد عادت بالعقد الاجتماعي القديم نفسه، ولكن بصياغة مُعدّلة تعفيها من أيّ التزامات، بعدما تخلّت الدولة عن أداء واجباتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة، لتصير الصيغة المعدّلة: لا سياسة.. ولا خبز أيضاً. وهي سابقة جديدة وفريدة من نوعها غير مسبوقة في تاريخ مصر الحديث.

(كاتب مصري)

في الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية

علاء الترتير

الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية مزمنة وبنيوية وليست وليدة اللحظة، إذ بنيت السلطة لتكون معتمدة اقتصادياً على أموال المانحين وعلى قرارات قوة الاحتلال إسرائيل، وإملاءاتها بموجب إطار اتفاقية أوسلو، فبروتوكول باريس الاقتصادي (الملحق الاقتصادي لاتفاقية أوسلو الأمنية السياسية) هو الإطار المؤسّساتي الناظم لهذه الاعتمادية، وبموجبه تجني إسرائيل أموال المقاصّة نيابة عن السلطة الفلسطينية وتحولها أو لا تحولها إلى السلطة، بناء على المعطيات السياسية ودرجات الابتزاز السياسي المتبادَل، والمقاصة هي عائدات الضرائب والجمارك وأموالها على السلع الفلسطينية المستوردة وعلى الحركة التجارية الخارجية المعتمدة كلياً على إسرائيل والمحتواة منها، تجمعها وزارة المالية الإسرائيلية وتحوّلها (أو لا تحولها) شهرياً إلى الحسابات البنكية للسلطة الفلسطينية بعد خصم جزء كبير منها بدل ديون كهرباء ومستشفيات وغرامات وعمولات وخصومات أخرى متعدّدة، وتشكل أموال المقاصة هذه دخلاً رئيساً للسلطة، إذ بلغت حوالي ثلاثة مليارات شيكل خلال الربع الثالث من العام 2023، لتشكّل ما يقارب 63% من إجمالي الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية خلال ذلك الربع، وخلال الشهر التسعة الأولى من عام 2023 مثلاً، بلغ متوسط أموال المقاصّة (عائدات الضرائب) بعد الخصومات الإسرائيلية حوالي 730 مليون شيكل شهرياً.

الاقتصاد الحالك اليوم، فهذا يتطلب وعليه، أموال المقاصّة وأموال المانحين تشكّل شريان الحياة للسلطة الفلسطينية ومؤسّساتها، وكلا المصدرين خارجي بطبيعته، وهما رهينة لاشتراطات والابتزازات الخارجية، ومكبّلان قدرة السلطة على الفعل المستقل بعيداً عن الارتهان لشروط قوة الاحتلال واشتراطات مجتمع المانحين وقيوده. وهذا كله هو الحال منذ تاسيس السلطة قبل أكثر من ثلاثة عقود. وعليه، الأزمات المالية المتتالية منجذّرة ومتشعّبة وبنيوية، كما البنى المؤسساتية المقوضة للفعل الفلسطيني المستقل، حتى في المضمار الاقتصادي، تتجذّر وتتصلب على مدار العقود، وتفرض شكلاً من الاعتيادية والروتينية والتطبيع للاعتمادية والاستجداء.

ومع أن الأزمة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية لا تتصدّر المشهد أو سلم أولوياته اليوم في غمرة العدوان المستمرّ على قطاع غزّة، إلا أن إسرائيل والمجتمع الدولي حريصان كل الحرص على تفاقم الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية أداة ابتزاز سياسي إضافية، ولكنهما أيضاً في منتهى الحرص على ألا تنفجر هذه الأزمة، وتنعكس على الجانب الأمني، والاجتماعي، لا سيّما بعد بلوغ التضخّم مستويات قياسيّة، ما ألقى ظلالاً سلبيّة ثقيلة على القدرة الشرائيّة للطبقة الوسطى، فكانت أوّل من دفع فاتورة السلطة الفلسطينية بالحد الأدنى لتدفع المؤسّسة التي تُحققها السلطة الفلسطينية ودورها في ظل الدور المتعلق بالشقين، الاقتصادي والتنموي، فالاقتصاد لا ينفصل عن السياسة، وهي لا تنفصل عنه، مهما حاول جاهداً مجتمع المانحين، بتبنيه نظرة ورؤية إنمائيتين باعتبارهما مقاربة تكنوقراطية تقنية غير سياسية ومحايدة، المطلوب تبنّي مقاربات مُدركة هياكل القوة وعلاقات الهيمنة الاستعمارية، من أجل ربط العملية التنموية والفكر والفعل الاقتصادي بالنضال من أجل الحقوق والمقاومة والتحرّر.

(كاتب فلسطيني في جنيف)

> علاقة السلطة الفلسطينية مع مجتمع المانحين اعتمادية مطلقة على أموالهم وعلى تدخّلاتهم السياساتية

كاريكاتير طارق نجم

عبد الله إبراهيم والفكرة القومية في المغارب

عبد القادر الشاوي

يبدو في الوقت الراهن كما لو أن قضايا التفكير القومي التي كانت من قبل أن تتناسى على ما سُمّي في الفترات المتاخمة «المشروع النهضوي العربي» المبني، اعتقاداً وتعبيراً وشعارات، على الوحدة العربية والاستقلال الوطني والقومي والتنمية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والتجديد الحضاري ... إلخ، قد توارت، بصورة تدريجية، خلف حُجُب كثيفة من المتغيرات الظرفية، رغم وجود كثير من المشاريع، ومؤسّسات البحث والتفكير، فضلاً عن وجود أحزاب سياسية ما زالت تنهض، ولو في ظروف بائسة بائسة، بقضايا كثيرة شغلت، فترة تجاوزت نصف قرن، عقول أجيال من الباحثين والمناضلين وعامة الناس في كثير من بلدان المشرق العربي.

ويمكن، بتقدير عام، إرجاع ذلك في كثير من أوضاعه، وفيها ما تشاء من الانتصارات والانتكاسات على حد سواء، إلى جملة من الصعوبات التي اقترنت من قبل، وتقترن اليوم كذلك، بتلك المتغيّرات الكبيرة التي أصابت العقائد الأيديولوجية، والأوضاع الاجتماعية والسياسية، بما للسياق التكنولوجي عليها جميعاً من منعكسات وآثار، في مختلف البلدان العربية، وبصورة خاصة في المشرق، المعترك الاختباري، الذي واجه أحداثاً سياسية فاصلة، ومواجهات عسكرية مدمّرة، وكبوات مُفجعة، بسبب الاختيارات المختلفة التي تحكّمت في توجهاتها وفي مشاريعها التنموية، وبصورة خاصة في المجالات الديمقراطية والحقوقية وأشكال توزيع الخيرات الوطنية وسوى ذلك. مرادي من إيراد هذه العناصر، على ما هي عليها من عمومية، الوصول إلى فكرة أعتبرها من حاصل الانتشار الذي يكون للأفكار وللمواقف وللتصوّرات ذات الطبيعة الفكرية والسياسية العامة في السياقات المختلفة التي تنتسب إلى رقعة جغرافية ممتدّة بين دولها روابط تاريخية ولغوية ودينية أيضاً. ومن هذه الزاوية، يعدّ الموضوع القومي في السياق المغاربي، بما كان له من تأثير بفعل منطقه الأيديولوجي وصوغاته العملية والتنظيمية، في حقب مختلفة قديمة وحديثة، يعدّ، على مستوى التفكير النظري، عنصراً مهمّاً شغل الباحثين والمفكرين والسياسيين، هنا وهناك، بهذا القدر أو ذاك من مستويات التأثير والفاعلية السياسية.

غير أننا لا نجد، بما في عدم الشيء من مفارقة، من بين الباحثين والدعاة القوميين العرب أي باحث أو داعية مغربي، على سبيل المثال، سخّر جهداً من وقته وأبحاثه للقضايا الفكرية التي أثارتها القومية العربية في مجالات وحقول كثيرة. وممّن يشير إلى محمد عابد الجابري، في هذا الإطار، لا يعرف البتة طبيعة الانتماء السياسي الذي كان له، من القرن الماضي، أضيف إلى ذلك أن هذا الانتماء كان إلى «الفكر الاشتراكي» الذي تبنّاه الحزب بصورة أقوى في مطالع السبعينيات، وفي إطار تجديد البنية الحزبية بعد «الانشقاق» الذي ترشّح عن الحزب التاريخي (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية)، ولعلّه لعب دوراً فيه بحكم مركزه القيادي. ولا أقول هذا إلا لأن المؤتمر الذي حقق ذلك الانشقاق كان استثنائياً (1975)، وإن الوثيقة الأساسية التي سوف يتبنّاها الحزب مذهباً له (التقرير الأيديولوجي) كانت باسم «الاشتراكية العلمية» اختياراً، وأن الجابري كان، إلى جانب شهيد الحزب عمر بنجلون، أحد المُحَرّرين لتلك «الأطروحة» المهجورة بالانحياز التام، وهو يعادل نوعاً من «الصفاء» الأيديولوجي، لتيار من الفكر على النقيض تماماً من مقوّمات الفكر القومي التقليدي الذي بلوره مفكّرون قوميون أفنوا حياتهم في التعبير عن تطلعاته وأشواقه، ومنهم من أوجد له بناء حزبياً مُهَيْكلاً لتنفيذ طموحاته كحزب البعث العربي الاشتراكي أو الحزب العربي الديموقراطي الناصري أو التجمّع القومي العربي.

قصدي أن أبيّن أن بروز الفكر القومي في المنطقة المغاربية، بالتفاوت المعروف بين التجارب وتيارات الفكر واختلافها، لم يبرز بالقدر الكافي، رغم المحاولات المبذولة منذ تجارب الاستقلال الأولى في بلدانها، ثم عندما تغيّرت الظروف السياسية من خلال انقلابات جرت في طبيعة النظم السياسية الحاكمة، أو بسبب التأثير السياسي المباشر الآتي من الشرق العربي، غير أننا يمكن العثور على صوت مختلف، جهر به أحد قادة الفكر والسياسة والأدب أيضاً، هو عبد الله إبراهيم الذي تميز، من بين جيل الوطنيين الأوّل، بمساهماته الفكرية ذات البعد التاريخي (وله فيه كتاب رائد «صمود وسط الإعصار»)، فانفرد، بذلك الصوت المختلف بحثاً وكتابة ومحاضرة، بالتعبير عن مؤثرات الفكر القومي من زاوية مغايرة عللها بصورة تاريخياً يستحق المناقشة. والواقع أن أفكاره الخاصة في سياقها التاريخي والشخصي (سبق أن كان رئيساً للحكومة الوطنية في 1958، وزعيم حزب سياسي، وأستاذاً جامعياً بارزاً)، فضلاً عن وقتها (1982)، يمكن اعتبارها ذات وجاهة فكرية، وتتميز بتماسك مُعتبر فيه اجتهاد نظري لم يسبق لغيره، من حيث المنظور، أن عبر عنه كتابة بالوضوح اللازم.

فهو يرى، على سبيل المثال، أن القومية العربية كانت مهدّدة بالانمحاء منذ الأصل (بسبب مواجهة العرب شعوب الفرس وصراعهم مع التتار والمغول، فسقطوا في قبضة الأتراك). بينما يرى، في الاتجاه الآخر الذي يهم المنطقة المغاربية، رغم وقوع بعض دولها في قبضة السيطرة العثمانية، أن الخطر التاريخي (الذي هدّد كيان عرب المغرب وثقافتهم وحضارتهم) كان «دينياً بالأساس»، بسبب «الحروب الإيبرو- الكاثوليكية والإسلام، وبسبب التبعية بين العرب والتلاتين في صورة نزاع حضاري متمحور بالدين وتديره السلطات البابوية». ثم بطور هذه الفكرة في ما يخص القومية العربية على أساس الخصومات الدينية بتدخّل من القوى الأجنبية بين «العرب والمسلمين والعرب والمسيحيين»، فيجعل من ذلك حجر الزاوية في الاختلاف، من منطق الاعتراض أيضاً، مع رأيين: القومي القائل إن القومية العربية تأثرت، على نحو واضح، بالمدّ القومي في أوروبا القرن السابع عشر، فلا يرى هو إلا أنها «تولّدت وتطورت تلقائياً وفي شروط الدفاع عن النفس داخل بنية اجتماعية خاصة بها». والرأي الثاني المائل في «اختلاف المغرب العربي عن المشرق العربي بأنه لم يعرف نزاعات الأديان بين مواطنيه، بل شعار «السلام المدني» عند المشرق ليس له ما يقابله في المغارب».

وارى أن ما ينتج عن معارضة هذين الرأيين لا يقتصر على القول بالتناقض الملحوظ في التخريج النظري لقضيتي القومية والصراع الديني، مع الشعور الذي يتبلور في ذهن القارئ من أن الأمر، في الحقيقة، يتعلق بالتقاطب الذي في معناه أن الجغرافية الطبيعية، وبعض الاعتبارات الأنتربولوجية أيضاً، هما اللذان يحدّدان أنواعاً من الاختلاف بين المشرق والمغرب في كل شيء تقريباً. وقد قال برأي الاختلاف هذا كثيرون قبل عبد الله إبراهيم، فكانت غايتهم في ذلك السعي إلى ترسيخ الوطنيات الشعبوية التي غالباً ما تستظهر «الخصوصية» في أقصى حدودها المنغلقة على الذات النابحة بالفرادة التي لم تأت على أي مثال معروف. ويصل عبد الله إبراهيم إلى تلك الحدود من زاوية خاصة وجدها في «الوضع الذاتي - النفسي» الذي عليه «طبيعة الجماهير في المغرب الأقصى» المطبوعة «بالتشدّد الديني، والرغبة في الاستشهاد، والنزعة المرابطية المشوبة بالحذر والعداء صراحة للأوروبيين». بينما لم يجد في القومية العربية بالمشرق إلا أنها ذات طابع «أنتربولوجي وإثني تقوم، في عمقها، على الانبهار الميتافيزيقي بعبقرية عرقية خاصة»، أي حالة عقلية وتكوين إنساني متفاعل مع التأثير الخارجي.

(كاتب مغربي)

> يبدو أن انحسار الفكر القومي، في تجارب البلدان المغاربية، لم يعد يُعلّل، في مواقف كثيرة إلا بامتداد الفكر الوطني المبني على اعتبارات ايديولوجية خاصة

مافيا وليست دولة

صلاح الدين الجورشي

هل عادت الإنسانية إلى عصر التوحّش؟ أصبح هذا السؤال من البديهيات في ظل الحرب الظالمة على غزّة. فما حصل، أخيراً، في أحد مخيّمات رفح لا يمكن وصفه إلا بأنه سلوك حيواني يُعيدنا إلى العصر الحجري، حين كان البشر يصطادون بعضُهم ويشوون ضحاياهم فوق النار. ويفصّلون لحوم الأطفال والنساء. لهذا، وصف كثيرون في العالم مشهد الحريق الذي التهم من في الخيام بـ«الهولوكست»، في إحالة إلى ما صنعه النازيون باليهود عندما ألقوا بهم في المحرقة.

تُثبت نظرة نتنياهو إلى نائب فلسطينيٍّ في الكنيست ذكّره بعذاب الله يوم الحساب في حال نجاته من عقاب الدنيا مردّدا الآية الكريمة «إن بطش ربك لشديد»، أنه شخصٌ لا يمكن أن يكون مخلوقاً سوياً. نظراته مليئة بالحقد والشر والسعادة والرغبة في مزيد من القتل والانتقام. مثله مثل مصّاصي الدماء في أفلام الرعب.

لن نتحدّث عن الرئيس جو بايدن الذي أنكر ارتكاب إسرائيل حرب إبادة في فلسطين، ولكن ما قامت به مرشّحة الحزب الجمهوري نيكي هايلي لخوض الانتخابات الرئاسية الأميركية قبل هزيمتها أمام ترامب، هذه المتخرّجة من جامعة كارولين الشمالية، عندما زارت موقعاً حُدودياً مع جنوب لبنان، اختارت عن وعي أن تكتب بخطٍّ يدها على قذيفة مهيأة لتدمير المدنيين «أقضوا عليهم». هل تملك هذه السيدة شيئاً مما تتمتّع به النساء من مشاعر إنسانية متعارف عليها. هي صنفٌ مختلف من المخلوقات التي تجدها في الولايات المتحدة تجمع بين الأناقة والشهادات الجامعية والمساحيق بأطنة الثمن تخفي قلوباً سوداء وأحقاداً رهيبة.

هذه ليست سوى عينات دالّة على مأساوية المشهد الراهن الذي يلفّ غزّة وعموم فلسطين. مع ذلك، لم يستسلم الضمير العالمي للبربرية الجديدة. إسرائيل في عزلة كاملة وغير مسبوقة. أغلب شعوب الأرض وحكوماتها تقف اليوم في وجه الغطرسة المستمرّة بلا هوادة. إذ كلما توترت أعصاب أفراد العصابة الحاكمة في الكيان الصهيوني بسبب عجزها عن القضاء على المقاومة، وكلما ازداد جنونها، تضاعفت في المقابل أشكال التضامن مع فلسطين بوصفها قضية عادلة.

من كان يتوقع أن يجرؤ نائب فرنسي على رفع علم فلسطين داخل البرلمان، فيعاقَب بتجميد حضوره إلى جلسات المواليةُ أسبوعين. يُغادر البرلمان ليلتحم إلى تجمّع تضامني مع غزّة. فيصعد فوق المنصّة ويرقص على أغنية «أنا فلسطيني». بعد ذلك، تروج عريضة وقع عليها أكثر من 170 ألف فرنسي يطالبون بمعاقبة رئيسة البرلمان التي كانت تضع على صدرها علم الصداقة الفرنسية

هل هناك انقلاب أميركي على نتنياهو؟

لميس أندوني

تدلّ كل المؤشّرات على أن الرئيس الأميركي جو بايدن يحاول إطاحة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، أو على الأقل إضعافه إلى درجةٍ قد تقوّض أي تأييد له داخل إسرائيل... ولا جديد في القول إن نتنياهو أصبح عبئاً على الإدارة الأميركية، فمنذ عام 2013، يحاول الرؤساء الأميركيون من الحزب الديمقراطي إضعاف نتنياهو، فهو دائم التحدّي لهم، ويعرقل تهيئة بيئة سياسية وشعبية في العالم العربي لدمج إسرائيل. ولكن الانقلاب على نتانياهو لا يعني أبداً الانقلاب على إسرائيل، أو على المشروع الصهيوني، أو شقّ منظومة تحالف اليمين الأكثر تطرّفاً في تاريخ الدولة الصهيونية. واضح أن نتنياهو بدأ يشعر بتصعيد أميركي ضدّه، تمثَّل في رفض البيت الأبيض فرض عقوبات على محكمة الجنايات الدولية بعد قرارها تلبية طلب المدعي العام فيها إصدار مذكّرة اعتقال بحقّه، ووجده تراجعاً في الموقف الأميركي الذي وعد بدراسة عقوبات على محكمة العدل الدولية لقبولها دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل لقيادتها حرب إبادة ضد أهل غزّة. ويرى نتنياهو أن الموقف الأميركي يقترب من التخلي عنه، وهذا ما لم يتوقّعه رغم احتدام الخلافات بينه وبين الرئيس بايدن، وهو موقفٌ غير مسبوق؛ إذ كانت أميركا دائما تعارض، بل تحارب أي إجراء قانوني ضد إسرائيل ومسؤوليها وجنودها. ولكن ذلك لا يعني أن واشنطن ستسمح باعتقال نتنياهو، إذ ستشكّل هذه الخطوة سابقة لها تبعاتٌ على كل المسؤولين الإسرائيليين والأميركيين مستقبلاً، فموقف الإدارة الأميركية هو منع معاقبة أي مسؤول أو جندي إسرائيلي أو أميركي، وهذا لن يتغيّر، لكن الهدف هو تعميق عزلة نتنياهو العالمية وإضعافه داخليا، وقد فهم الرسالة.

ضروري هنا التوضيح أن الإدارة الأميركية، ولأول مرّة، لم تضغط على محكمة الجنايات الحالية لمنع اتخاذ قرارها، فتاريخياً كانت واشنطن تتدخل أو تضغط إلى حد محاصرة المحكمة سياسياً لمنع قرارات تتعلق بإسرائيل. وقد أيّدت واشنطن بشدّة تعيين كريم خان مدّعياً عامّاً للمحكمة عام 2021، باعتباره قابلاً للاحتواء، وقد كان أول قراراته بعد تسلمه المنصب تجميد قرار المدّعية العامة السابقة فاتو بنسودا الشروع في التحقيق في جرائم حرب في فلسطين. حينها شنّت الولايات المتّحدة حملة على بنسودا، ورحبت بخليفتها كريم خان ودعمته. وكشف موقع إسرائيلي، وفقاً لصحيفة الغارديان البريطانية، أن جهاز الموساد الإسرائيلي كان بتجسّس عليها وعلى عائلتها قبل توصل المحكمة إلى قرارها التاريخي في التحقيق في جرائم حربٍ إسرائيلية ضد الفلسطينيين. كان التغيّر في موقف خان مفاجئاً قليلاً، لكن التعاطف الشعبي العالمي مع الفلسطينيين وفداحة المذابح الإسرائيلية أمام الشاشات أثّرا على مؤسّسات دولية، منها محكمة الجنايات، لكن خان أيضاً لم يتعرّض لضغوط أميركية، وهو معروفٌ بمهادنة البيت الأبيض، ما أدّى إلى استنتاج بعض الخبراء أن الإدارة الأميركية لم تكن تمانع قرارات المحكمة، وإن كان ذلك لا يعني السماح بتنفيذ الشقّ المتعلق باعتقال مسؤولين إسرائيليين. وبالنسبة لنتنياهو، الأهم هو سماح واشنطن بقراراتٍ كهذه من دون ممارسة ضغوطها المعتادة، والأهم عدم رغبة البيت الأبيض بفرض عقوبات على المحكمة، وهي رسالة سياسية فهمها نتنياهو، فواشنطن أيضا أظهرت أنها تفضّل التعامل مع الوزير السابق والعضو في حكومة الحرب الحالية بني غانتس، ولم تخف ذلك حين استقبله كبار مسؤولي البيت الابيض والإدارة الأميركية الأخير خلافاً للبروتوكول في زيارته واشنطن في مارس/ آذار الماضي. تطرّقت الكاتبة، في مقالات سابقة في «العربي الجديد»، إلى أن واشنطن تعبت من نتنياهو، وأصبح عقبة أمام هدفها تكملة عملية التطبيع العربي مع إسرائيل، وبلغ الاستياء أوجهُ الأسبوع الماضي بعد إعلان غانتس رفضَ نتنياهو معادلة تطبيع رسمي مع السعودية مقابل وقف إطلاق النار، رغم أنه من أشدّ المتحمّسين لاتفاق علني مع السعودية، إذ يراه مفتاحاً لإنهاء الحقوق الفلسطينية وهيمنة إسرائيل على المنطقة.

يريد نتنياهو الانتصار في الحرب في غزّة أولاً، وإن كان مفهومه للانتصار غير واضح، وقد يعتقد، وبغطرسته، أن التطبيع سيكون نتيجة انتصاره، فالخنوع الرسمي العربي يغذّي غروره، ولم يكترث بمحاولة بايدن الانقلاب عليه أو إضعافه، لكن تردّد البيت الأبيض في فرض عقوبات على محكمة الجنايات عكَس تصميم بايدن على التضييق على نتنياهو ورفع الغطاء الأميركي عنه، حتى وإن كانت واشنطن لن تسمح باعتقاله، لكنها سمحت بوضعه في قفص الاتهام وتقويض شرعيّته أمام العالم وداخل

> بدأ نتنياهو يشعر بتصعيد أميركي ضدّه، تَمثَّل في رفض البيت الأبيض فرض عقوبات على محكمة الجنايات الدولية

إسرائيل. ووفقا للقناة 13 الإسرائيلية، عبّر نتنياهو عن دهشته من الموقف الأميركي، وهذا يدل على أنه لم يكن يتوقع في حياته السياسية أن تأخذ واشنطن أي خطوةٍ ضدّه، ولو من قبيل الضغط عليه. كان نتنياهو دائماً واثقاً من فهمه النظام الاميركي، ومن قدرته على المناورة والتأثير على الكونغرس بشكل خاص، وعلى الإعلام ومراكز الأبحاث وعلى الممولين ومجموعات الضغط النافذة، وليس اللوبي الصهيوني فحسب. فقد بدأ حياته السياسية في شبابه في أميركا، واعتمدت عليه السفارة الإسرائيلية خلال الغزو الإسرائيلي للبنان في 1982 ناطقاً رسمياً، وغزا الشاشات بنجاح مستنداً إلى لهجته الأميركية ومقاربته بين «القيم الأخلاقية الأميركية والإسرائيلية»، وكسب نجوماً في هوليود، فهو تقريباً ضيف دائم في حفلات مدينة الأفلام التي تجمع الدعم المالي لإسرائيل. ويحرص الكونغرس على دعوته لإلقاء خطاب أمام المجلس أكثر من أي مسؤول إسرائيلي آخر، وعادةً ما يُقابل بتصفيق حار والوقوف إعجاباً وتأييداً. ولذلك شكّل موقف البيت الأبيض صدمة له، خصوصاً أن كل محاولات إدارات الديمقراطيين السابقة فشلت. ففي 2013، دفعت واشنطن الصحافي الإسرائيلي السابق يئير لبيد، بوصفه وجهاً معتدلاً، إلى الواجهة، مع أن لا قاعدة قوية له، لكن حزبه استطاع حينها أن يكون بيضة القبّان في تشكيل الحكومة، ولكن نفوذ لبيد تضاءل بسرعة. وبين عامي 2020 و2021، حاولت واشنطن دعم بني غانتس، وكان وزيراً للدفاع، ليكون منافساً لنتنياهو، لكنها لم تنجح، وعاد نتنياهو إلى رئاسة الوزراء عام 2022، لكن حرب غزّة دفعت بايدن إلى المحاولة مرّة أخرى برفع الغطاء عنه دولياً.

نحن أمام معركة حقيقية بين بايدن ونتنياهو، تعتمد على حركة الاحتجاجات والمطالبات بعودة الرهائن داخل إسرائيل وعلى مدى استعداد واشنطن لعزل نتنياهو دولياً من دون حدوث تداعيات على مكانة إسرائيل، فهل سنرى مثلاً رفض زعماء أوروبيين اللقاء مع نتنياهو؟... هي معركة مهمّة، لكنها ليست دعماً لحقوق الشعب الفلسطيني وإنما لوقف تدهور النظام السياسي في إسرائيل، وخشية عليها من أن تصبح منبوذة عالمياً، هي محاولة أميركية لتبرئة إسرائيل من جرائمها وجعل «الفشل في حماية المدنيين» ذنب نتنياهو ومن حوله.

(إعلامية من الأردن)

تظاهرات إدلب إلى أين؟

أحمد مظهر سعدو

يُنتج وجود السلطات الأمنية الحديدية القمعية، بالضرورة، حالة من الغليان والامتعاض، سرعان ما تتحوّل إلى موقف رفض جواني داخلي كامن. وفي اللحظة التي تجد فيها حيوات الناس أنها وصلت نحو وضعٍ لم يعد القبول به، ينفجر ذلك كله بقوة، عبر تعبيرات في الشارع والانتفاض، ثم يتجاوز كل المعوقات والموانع مهما كانت. الشعب السوري في محافظة إدلب، وهو الذي عاش سابقاً تحت سيطرة الدولة الأمنية الأسدية، والخارج عليها منذ عام 2011، يوم جرى كسر الحاجز النفسي لهيمنة هذه السلطات الأمنية، في جمهورية الخوف، قادر اليوم على أن يعبّر عن رفضه أي سلطة مهما كانت قوية، ضمن متغيّرات دراماتيكية لم يعد بالإمكان القبول بها، وهو ما حصل مع السوريين المتجمعين بالملايين في الشمال السوري، من خلال مظاهرات عمّت معظم البلدات والأرياف في إدلب وما حولها، فقد راكمت سياسة القمع وكم الأفواه الكثير مما اعتمل داخل الناس، وأنتجت أجواء من عدم الرضى، أثرت مناهضة أحوال منع الحريات، وخنق الكلمة، ولجم القلم، ومصادرة معظم الحريات العامة التي ضحى من أجلها السوريون، بما ينوفُ عن مليون شهيد، منذ 13 سنة ونيف.

يضاف إلى ذلك كله واقع شظف العيش، وقلة فرص العمل، والعوز الاجتماعي، وعدم وضوح آفاق جديدة للمستقبل، فضلاً عن تسلّط أدوات العسكريتاريا على مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية للناس، وهو الذي ساهم في مزيدٍ من الاحتقان، والرفض. ومن ثم، بدأ ذلك كله يتمظهر عبر تظاهرات شعبية عمّت بلدات سورية كثيرة، خارج سيطرة النظام، وبالتزامن مع استمرار حالة الحراك وزخم الانتفاض الشعبي الكبير الذي جاوز الثمانية أشهر في جبل العرب والسويداء جنوباً.

يتحرّك التظاهر الشعبي للناس في إدلب تحت شعارات عدة، منها إنهاء هيمنة التنظيمات العسكرية، التي انشغلت عن مواجهة نظام بشّار الأسد، وهو كما يفترض همّها الأساسي بمسائل أخرى، طاولت حرّيات الناس، والانقضاض على أمنهم وأمانهم اليومي، وزجّ كثيرين منهم في المعتقلات والسجون، بدون حقّ، وخارج إطار القانون. ما زالت هذه التحرّكات الشعبية السلمية محصورة في نطاقها السلمي، رغم القمع والاعتقال لبعض المشاركين فيها، حيث نالهم من قوى الأمر الواقع ما نالهم، لكن التظاهر كما يبدو ما زال مستمرّاً ضمن حراكه الذي لم يعد يخيفه شيء. ولكن لا بد من القول أيضاً إن هذه الهبّة الشعبية، التي انطلقت من جوانية المعاناة والتهميش، وفي سياق مسارات متوقفة، وانسداد للآفاق، وضمن حالة الاستنقاع الكبرى للمسألة السورية، التي يعيشها الناس في إدلب وسواها، لم تعد وحدها ما ينغّص صفو البشر في «الشارع الإدلبي»، إن صحّ التعبير، حيث استغلت هذا الحراك بعض (أو بقايا) الفصائل العسكرية المعارضة، التي سبق أن جرى الإجهاز عليها، وإنهاء وجودها العسكري في إدلب، لمصلحة توسعة وجود فصيل واحد وهيمنته هو هيئة تحرير الشام. ومن ثم تحرّكت بقايا هذه الفصائل المتفرّقة، والخارجة من السجون والمعتقلات، لكن التحرّك مدنيّاً هذه المرّة، وبالتأكيد يضاف إليها بعض عناصر حزب التحرير الإسلامي القديم/ الجديد، وصولاً إلى غايات وأهداف أخرى قد لا تتقاطع، بالضرورة، مع متطلّبات الحراك الشعبي المدني الكبير، والصادق فيما يعمل من أجله.

إلى أين يمكن أن تذهب هذه التظاهرات؟ وهل يمكن أن تتحوّل إلى انتفاضة شعبية عارمة، بعد أن دعا منظّموها إلى

> سوف تستمرّ تظاهرات إدلب، وقد تزداد اطّراداً من دون أن يؤثر ذلك موضوعيّاً على حالة السلطة الأمنية

اعتصامات كبرى وعصيان مدني؟ ثم ما هي احتمالات أن يتغيّر المسار ويحدث الانزياح الأكبر نحو العسكرة، وبعدها تفتح أبواب جهنم، كما يقال، أو أن يستغل ذلك كله النظام الذي يتربص بالشمال السوري، منذ فترة، وهو الذي انتهك مئات المرّات اتفاق وتفاهم 5 مارس 2020 الذي رعته تركيا وروسيا الخاص بإدلب، وماذا عن الوضع الدولي والإقليمي هل أضحت الظروف مواتية لتغيرات ما في خريطة الواقع المؤقت في إدلب؟. هذه الأسئلة وغيرها بالتراجع عن القرار، ومراجعة سياستها تجاه الأزمة في الجزيرة، مبرّرا إضافيا دفع الحكومة الفرنسية نحو التهدئة، خشية تمدّد عدوى الاستقلال أو الحكم الذاتي نحو مناطق أخرى (كورسيكا وبولينيزيا...)، ذات نزعات انفصالية خاضعة للسيادة الفرنسية، مع بروز الإشكالات التي باتت تهدّد نموذج الحكم المركزي الفرنسي.

ترفض فرنسا الاعتراف بأنها بصدد تكرار سيناريو ما حدث في أفريقيا، فالنهب الفرنسي لمعدن النيكل؛ الذهب الأخضر الذي تعدّ ثالث أكبر منتج له في العالم، بتوفّرها على ما بين 20% و30% من الاحتياطي العالمي منه، إلى درجة «الافتراس الاستعماري»، حسب زعماء جبهة التحرير، بمقتضى ما يعرف باسم «ميثاق النيكل». لذلك، لا يتوانى الفرنسيون؛ رجال سياسة وإعلاميين، عن توزيع الاتهامات، فوسائل الإعلام تتحدّث عن أياد مباشرة لأذربيجان في الأزمة هناك، فيما اعتبر سيناتور فرنسي أن التدخّلات الصينية في الجزيرة لا تخطئها العين. أيا تكن صحّة هذه المزاعم، تبقى إهانة لفرنسا؛ القوة الاستعمارية سابقا والنووية الوحيدة حاليا في النادي الأوروبي، إذ لا يعقل أن تهتزّ أركان بيتها الداخلي، نتيجة تحرّكات دولة حديثة التشكل، مثل أذربيجان (1991). وهل ما زال بمقدورها، بعد ما حدث ولا يزال في كاليدونيا، أن تقدّم نفسها قوة دولية، تصارع الكبار على موطئ قدم في منطقة الهندوباسيفيك؟ أم أن ذلك الضجيج للتغطية على «رقصة الديك المذبوح» التي تشهدها فرنسا؛ فبعد طردها من الساحل الأفريقي، حان أوان موجة تحرّر آخر المستعمرات في أقاليم ما وراء البحار؟

(كاتب مغربي)

كاليدونيا... البيت الداخلي الفرنسي يتداعى

محمد طيفوري

انتقلت الحرائق من الحديقة الخلفية لفرنسا إلى البيت الداخلي، فبعد أن كانت باريس في حرب مفتوحة على نفوذها القديم في غرب أفريقيا ووسطها، تفجَّر الوضع فجأة في إحدى أهم مقاطعاتها في أقاليم ما وراء البحار؛ كاليدونيا الجديدة في النصف الجنوبي للمحيط الهادئ شرق أستراليا، التي تشهد منذ أيام «حركة تمرّد غير مسبوقة»، بتعبير الرئيس إيمانويل ماكرون، الذي حلّ يوم 23 مايو/أيار الجاري، على وجه الاستعجال، فوق الجزيرة في محاولة لاستعادة النظام، وإحياء الحوار مع من تعتبرهم فرنسا «انفصاليين».

تعَد كاليدونيا الجديدة التي خضعت للاحتلال الفرنسي عام 1853، من بقايا الاستعمار عندما كانت فرنسا إمبراطورية كولونيالية، فهي، ومناطق جزرية أخرى منتشرة في المحيطين الهندي والهادي، من جعلت فرنسا الواقعة في قلب أوروبا، بمساحة لا تتعدّى نصف مليون كيلومتر مربع، ثاني أكبر دولة ذات مياه اقتصادية خاصة في العالم، بأزيد من عشرة ملايين كيلومتر مربع، وراء الولايات المتحدة. وحاليا، تشكّل الجزيرة دعامة أساسية في الاستراتيجية الفرنسية، بشأن صراع الدول الكبرى، في منطقة الهندوباسيفيك.

يُعزى انفجار الوضع في الأرخبيل الفرنسي إلى إقرار الجمعية الوطنية الفرنسية تعديلا دستوريا، في 15 مايو الجاري، يقضي بالزيادة في أعداد المسجّلين في اللوائح الانتخابية. وذلك بالسماح بتقييد الفرنسيين القادمين من فرنسا والمقيمين على الجزيرة أكثر من عشر سنوات، ما يمنحهم حقّ التصويت. من شأن هذا القرار إضافة 25 ألف صوت جديد إلى الكتلة الناخبة في الجزيرة، ما يجعل شعب الكاناك؛ السكان الأصليين الذين يمثلون حاليا 41% من السكان، أقلية في البلد. ناهيك عن الإخلال بالتوازن التي يحفظ السلام، وفق قاعدة التسوية على أساس «تجميد الكتلة الناخبة» الذي أعقب أحداث حقبة الثمانينيات من القرن الماضي.

تجاهلت الحكومة الفرنسية الوضع هناك في بداياته، وسندها في ذلك آخر استفتاء عام 2020، الذي قاطعته الأحزاب المؤيدة للاستقلال بسبب جائحة كورونا، فجاءت نتيجته لصالح البقاء في تبعية لفرنسا (53,26%). قبل أن تدرك، بتوالي الأيام، خطورة الموقف، فسارعت نحو إعلان حالة الطوارئ، باتخاذ إجراءاتٍ استثنائية، مثل: نشر الجيش وحظر التجوال ومنع التجمعات، وبلغت حد إلغاء مرور الشعلة الأولمبية المقرّر في 11 يونيو/ حزيران الجاري، وكذا منع تطبيق «تيك توك» الذي تعتبره باريس أداة رئيسية في التضليل وزيادة الاضطراب. وذلك كله، بغية تطويق أزمة لم يتوقّع أحد، بحسب الرئيس ماكرون، «اندلاعها بهذا المستوى من التنظيم والعنف». زادت هذه الإجراءات من حدّة الاضطراب فوق الجزيرة، ما أوقع ضحايا وجرحى من المدنيين والقوات الفرنسية، وأدى إلى اعتقال المئات من المتظاهرين. اختيار الحكومة الفرنسية العنف والقمع لمواجهة الاحتجاج، على شاكلة الدول الاستبدادية، أضفى مزيدا من الشرعية على مطالب «جبهة التحرير الوطني الكاناكية الاشتراكية» التي تنادي بإنهاء الاستعمار في كاليدونيا، فالكاليدونيون، حسب أحدهم، «حاولوا إسماع صوتهم منذ وقت طويل، ولم يؤدّ ذلك إلى شيء. يجب أن يتدهور الوضع، حتى تتمكّن الدولة من رؤيتها، وحتى يتمكّن العالم من رؤيتنا».

شكّل دخول رؤساء مناطق لا ريونيون وغوادلوب والمارتينيك وغيانا على الخط بمطالبتهم باريس، في بيان مشترك في 19 مايو؛ أي أسبوعاً بعد اندلاع الأحداث،

> تعَد كاليدونيا الجديدة التي خضعت للاحتلال الفرنسي عام 1853، من بقايا الاستعمار عندما كانت فرنسا إمبراطورية كولونيالية

بالتراجع عن القرار، ومراجعة سياستها تجاه الأزمة في الجزيرة، مبرّرا إضافيا دفع الحكومة الفرنسية نحو التهدئة، خشية تمدّد عدوى الاستقلال أو الحكم الذاتي نحو مناطق أخرى (كورسيكا وبولينيزيا...)، ذات نزعات انفصالية خاضعة للسيادة الفرنسية، مع بروز الإشكالات التي باتت تهدّد نموذج الحكم المركزي الفرنسي.

ترفض فرنسا الاعتراف بأنها بصدد تكرار سيناريو ما حدث في أفريقيا، فالنهب الفرنسي لمعدن النيكل؛ الذهب الأخضر الذي تعدّ ثالث أكبر منتج له في العالم، بتوفّرها على ما بين 20% و30% من الاحتياطي العالمي منه، إلى درجة «الافتراس الاستعماري»، حسب زعماء جبهة التحرير، بمقتضى ما يعرف باسم «ميثاق النيكل». لذلك، لا يتوانى الفرنسيون؛ رجال سياسة وإعلاميين، عن توزيع الاتهامات، فوسائل الإعلام تتحدّث عن أياد مباشرة لأذربيجان في الأزمة هناك، فيما اعتبر سيناتور فرنسي أن التدخّلات الصينية في الجزيرة لا تخطئها العين. أيا تكن صحّة هذه المزاعم، تبقى إهانة لفرنسا؛ القوة الاستعمارية سابقا والنووية الوحيدة حاليا في النادي الأوروبي، إذ لا يعقل أن تهتزّ أركان بيتها الداخلي، نتيجة تحرّكات دولة حديثة التشكل، مثل أذربيجان (1991). وهل ما زال بمقدورها، بعد ما حدث ولا يزال في كاليدونيا، أن تقدّم نفسها قوة دولية، تصارع الكبار على موطئ قدم في منطقة الهندوباسيفيك؟ أم أن ذلك الضجيج للتغطية على «رقصة الديك المذبوح» التي تشهدها فرنسا؛ فبعد طردها من الساحل الأفريقي، حان أوان موجة تحرّر آخر المستعمرات في أقاليم ما وراء البحار؟

(كاتب مغربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **لياك حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads